

دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية: بحث ميداني من وجهة نظر المراجعين بمكاتب المراجعة

عادل محمد محمد حسن^(*)
عبد الرحمن عبد الله عبد الرحمن^(**)

المؤخص: استهدف البحث التعرف على تعريف وأهداف و مجالات المحاسبة القضائية، ومساهمتها في الحد من ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية، واختبار ما إذا كان هناك اختلاف جوهري بين وظائف مكاتب المراجعة الخارجية حول الشروط الواجب توافرها لمزاولة مهنة المحاسبة القضائية، ومعرفة مساهمة عمليات التحرى والتقييم التي يمكن أن يقوم بها المحاسب القضائي في الحد من ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية من وجهة نظر المراجعين بمكاتب المراجعة بالسودان. تتمثل أهمية البحث في المساهمة في إيجاد مهنة جديدة في المحاسبة تتتمثل في المحاسبة القضائية يمكن أن تمارس وفق ضوابط وشهادات معينة، مما يساهم في تقويم الأداء المالي وترشيد القرارات من قبل المستخدمين. توصل البحث إلى نتائج تثبت صحة الفرضيات، أن هناك اختلاف جوهري بين وظائف مكاتب المراجعة الخارجية حول الشروط الواجب توافرها لمزاولة مهنة المحاسبة القضائية تعزيزًا إلى الذين وظائفهم مساعدين ومراجعين بالمكتب، وأن عمليات التحرى والتقييم التي يمكن أن يقوم بها المحاسب القضائي تساعد في الحد من ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية.

الكلمات الأساسية: المحاسبة القضائية، التحرى والتقييم، المحاسبة الإبداعية، أساليب المحاسبة الإبداعية.

The Role of Forensic Accounting in Practices Redaction of Creative Accounting Methods – Research Field from viewpoint of auditors in auditing offices

*Adel Mohammed Hassan
Abdrhman Abdullah Abdrhman*

Abstract: Research was to identify the definitions, objectives and areas of Accounting Forensic, and their contribution to the reduction of the exercise of creative accounting methods, and test whether there is a fundamental difference between the functions of the external audit firms on the conditions that must be met to practice the profession of Accounting Forensic, and to know the contribution of investigation and evaluation that can be performed by Forensic accountant in reducing the practice of creative accounting methods from the viewpoint of auditors auditing offices in Sudan. The importance of research in contributing to find a new career in accounting is in Accounting Forensic can be exercised in accordance with the regulations of certain certificates, which contributes to making the financial reports of companies fairer, and then the integrity of financial reporting information to users, which helps in the financial performance evaluation and rationalization decisions by users. The research found results substantiate the hypothesis that there is a fundamental difference between the functions of the external audit offices about the conditions to be met for practicing Accounting Forensic attributable to those jobs assistants and auditor's office, and that the investigation and evaluation processes that can be performed by the judicial accountant help reduce exercise methods creative accounting.

Key words: Forensic Accounting, investigation and evaluation, Creative Accounting, Creative Accounting Methods.

(*) أستاذ المحاسبة المساعد، المتعاون بعدد من الجامعات السودانية (جامعة أم درمان الإسلامية، جامعة بحرى)، ومدير المراجعة الداخلية بقناة الشروق القضائية، adile15mm@hotmail.com
(**) أستاذ مساعد بقسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة النيلين، abdrhman988@yahoo.com

مقدمة

انهار عدد من الشركات العملاقة في عدد من دول العالم مع مطلع العام 2002م، منها شركات "إنرون للطاقة"، "تايكو إنترناشونال"، "ورلد كوم"، "فيفندي"، "أهولد"، "بارمالات"، "يوكوس"، "كريدت سويس" وغيرها، وزادت حالات التعثر والإفلاس والأزمات المالية للشركات، وكان من بين أسباب ذلك التصرفات الانتهازية عن طريق ممارسات أساليب المحاسبة الإبداعية لإدارات تلك الشركات، الأمر الذي نتج معه زيادة في الدعاوى والمنازعات القضائية المرفوعة ضد الشركات وإدارتها، ومن ثم أصبح القضاة وأصحاب المصالح بذاته الشركات بحاجة إلى خبير محيد ومتخصص في الجوانب المالية والمحاسبية والمراجعة وتقديم الاستشارات (المحاسبة القضائية "Forensic Accounting") لتلك الأطراف ومنها المحاكم وذلك حتى يتم الفصل العادل في تلك المخالفات.

مشكلة البحث

تمثل مشكلة البحث في أن المرونة المتاحة في الفكر والتطبيق المحاسبي أدت إلى تلاعب الشركات في تقاريرها المالية وإعدادها بصورة تحقق أغراض معينة، بالإضافة إلى أساليب التلاعب الأخرى، مما يجعل تلك التقارير غير عادلة لمستخدميها وهو ما يطلق عليه المحاسبة الإبداعية، ومن ثم فإن هذا البحث يدرس كيفية الحد من المحاسبة الإبداعية باستخدام مفهوم جديد في المحاسبة هو المحاسبة القضائية.

أهمية البحث

تمثل الأهمية العلمية للبحث في بيان علاقات جيد بين مفهومين حديثين في الفكر المحاسبي هما المحاسبة الإبداعية والمحاسبة القضائية، أما الأهمية العملية للبحث تتمثل في المساهمة في إيجاد مهنة جديدة في المحاسبة تتمثل في المحاسبة القضائية يمكن أن تمارس وفق ضوابط وشهادات معينة، مما يساهم في جعل التقارير المالية للشركات أكثر عدالة وعبرة عن النشاط الفعلي للشركات، ومن ثم صحة موضوعية معلومات التقارير المالية لمستخدميها مما ينتج عنها التقويم الصحيح للأداء المالي والقرارات الرشيدة.

أهداف البحث

يهدف البحث للآتي:

- 1- التعرف على تعريف وأهداف و مجالات المحاسبة القضائية، ومساهمتها في الحد من ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية.
- 2- اختبار ما إذا كان هناك اختلاف جوهري بين وظائف مكاتب المراجعة الخارجية حول الشروط الواجب توافقها لمزاولة مهنة المحاسبة القضائية.
- 3- معرفة مساهمة عمليات التحري التي يمكن أن يقوم بها المحاسب القضائي في الحد من ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية.
- 4- معرفة مساهمة عمليات التقييم التي يمكن أن يقوم بها المحاسب القضائي في الحد من ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية

منهج البحث

استخدم الباحثان المنهج الوصفي لدراسة المحاسبة القضائية ومدى مساهمتها في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين بالسودان.

فرضيات البحث

تتمثل فرضيات البحث الآتي:

الفرضية الأولى: "يوجد اختلاف جوهري بين وظائف مكاتب المراجعة الخارجية حول الشروط الواجب توافرها لمزاولة مهنة المحاسبة القضائية".

الفرضية الثانية: "عمليات التحري التي يمكن أن يقوم بها المحاسب القضائي تساعده في الحد من ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية".

الفرضية الثالثة: "عمليات التقييم التي يمكن أن يقوم بها المحاسب القضائي تساعده في الحد من ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية".

2/- الدراسات السابقة

1/2 الدراسات السابقة المتعلقة بالمحاسبة القضائية

(Krstic, 2009)

هدفت الدراسة إلى دراسة وتحديد دور المحاسبين القضائيين في الكشف عن ممارسات الاحتيال في القوائم المالية. توصلت الدراسة إلى أن دور المحاسبين القضائيين في عمليات التحقيق عن الاحتيال المالي يتمثل في تطبيق مبادئ المحاسبة، ومهارات المراجعة وإجراءات التحقيق في حل المشاكل القانونية، ومساعدة محامي المحاكم والمؤسسات في التحقيق عن عمليات الاحتيال المالي، كما يجب على المحاسبين القضائيين أن يمتلكوا المعرفة والمهارات في مجال المحاسبة والمراجعة، وقدرتهم المتقدمة في الاتصال اللفظي والكتابي⁽¹⁾.

(الجليلي، 2012)

تمثلت مشكلة الدراسة في ارتفاع معدلات الدعاوى والمنازعات القضائية المتعلقة بالمال مما يتطلب الأمر الاستعانة بالمحاسبة القضائية، إضافة إلى أن المحاسبة القضائية تحتاج إلى مجموعة من الخبرات والمهارات المختلفة حتى تغطي مجالات مختلفة، كما أن المناهج والأساليب الخاصة بتأهيل المحاسبين القانونيين في العالم العربي ومنه العراق غير قادرة على تأهيلهم للقيام بالمحاسبة القضائية. توصلت الدراسة إلى أن فضائح الغش للشركات العالمية خلق طلبًا كبيراً على المحاسبة القضائية، وأن ارتفاع معدلات الدعاوى والمنازعات القضائية أدت إلى حاجة القضاء لمستشارين من المحاسبين للاستفادة منهم في التحري واكتشاف مدى صدق معلومات القوائم المالية وإبداء الرأي في الدعاوى القضائية الخاصة بالمخالفات المالية، وبالتالي فإن المحاسب القضائي بحاجة إلى التعليم والتدريب في المحاسبة والأعمال التجارية، والخبرات في المحاسبة والمراجعة والضرائب ومهارات الاتصال الالزمة⁽²⁾.

⁽¹⁾ Krstic, (2009), "The Role Of Forensic Accountants In Detecting Frauds In Financial Statements", Economics and Organization Vol.6, No3, pp. 295 - 302

⁽²⁾ الجليلي، المحاسبة القضائية وإمكانية تطبيقها في العراق، (بغداد: جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تنمية الرافدين، المجلد34، العدد107، 2012م)

(الكبيسي، 2013م)

ركزت الدراسة على تقييم واقع المحاسبة القضائية من وجهة نظر القضاء في الأردن من خلال مكانة المحاسبة القضائية وأهميتها في إطار الواقع الأردني، وبحث في مدى توفر مادتها وبياناتها، وجاهزية المحاسب القضائي للقيام بها⁽³⁾.

(قمبر، 2014م)

استهدفت الدراسة قياس مدى إدراك أهمية المحاسبة الجنائية وضرورة دمجها في مناهج التعليم العالي، وتحديد أهم المعوقات التي يمكن أن تمنع أو تحد من دمجها في مناهج التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بالجامعات الليبية، توصلت الدراسة إلى أن أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الليبية (طرابلس، الزاوية، وغريان) مدركين لأهمية المحاسبة الجنائية وضرورة دمجها في مناهج التعليم العالي كشعبة فرعية تتبع لتخصص المحاسبة، هنالك معوقات تمنع دمج المحاسبة الجنائية في مناهج التعليم العالي أهمها عدم وجود خطط محددة واضحة لكيفية دمج المحاسبة الجنائية في مناهج التعليم العالي وعدم توافر الموارد البشرية المؤهلة التي يمكنها تدريس المحاسبة الجنائية⁽⁴⁾.

2/ الدراسات السابقة المتعلقة بالمحاسبة الإبداعية

(Sen , and Inaga, 2004)

إستهدفت الدراسة تحديد ما إذا كانت الشركات ذات المسؤولية المحدودة في بنغلاديش تمارس المحاسبة الإبداعية، وما إذا كانت المحاسبة الإبداعية نعمة ومن ثم إضافات جديدة إلى المعرفة الحالية، أم نعمة ومن ثم غش المستخدمين للقواعد المالية. توصلت الدراسة إلى أن الشركات ذات المسؤولية المحدودة في بنغلاديش تمارس المحاسبة الإبداعية، وأن نسبة كبيرة من أفراد العينة اعتبرت المحاسبة الخلاقة نعمة. أوصت الدراسة بتنبئي المحاسبة القضائية لإيقاف ممارسات المحاسبة الإبداعية⁽⁵⁾.

(Gowthorpe, Amat , 2005)

صنفت الدراسة المحاسبة الإبداعية إلى فطاعين من السلوك التحايلي، القطاع الأول يتمثل في التلاعب الكلي عن طريق الضغط على منظمي الممارسة المحاسبية لإصدار معايير تكون أكثر ملائمة لمصالح معدى القوائم المالية في الولايات المتحدة الأمريكية، والقطاع الثاني يتمثل في التلاعب الجزئي عن طريق إدارة الأرقام المحاسبية لتصب مع مصلحة الشركة في إسبانيا. توصلت الدراسة إلى أن المحاسبة الإبداعية بنوعيها تعتبر عملية لا أخلاقية⁽⁶⁾.

(حمد، المبيضين، 2010م)

⁽³⁾ الكبيسي، واقع المحاسبة القضائية من وجهة نظر القضاء – دراسة ميدانية استطلاعية في الأردن، (عمان: مجلة الدراسات الأمنية، العدد 7، 2013م)

⁽⁴⁾ قمبر، قياس مدى إدراك أهمية المحاسبة الجنائية وضرورة دمجها في مناهج التعليم العالي لدى أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية، (طرابلس: جامعة الزاوية، كلية الاقتصاد، مجلة الجامعة، المجلد 1، العدد 16، 2014م)

⁽⁵⁾ sen, and Inaga, Creative Accounting In Bangladesh and Global Perspectives: [http://www.\[PDF\]creative Accounting In Bangladesh And Global Perspectives ...](http://www.[PDF]creative Accounting In Bangladesh And Global Perspectives ...)

⁽⁶⁾ Gowthorpe.C, Amat.O, (2005) "Creative Accounting: Some Ethical Issues of Macro- and Micro-Manipulation", Journal of Business Ethics, Vol.57 Iss:1

تمثلت مشكلة الدراسة في أن الظروف الاقتصادية التي حلت بالدول المتقدمة والنامية أدت إلى قيام إدارات الشركات استخدام أساليب إبداعية تتمثل في تجميل البيانات المالية وإظهارها على غير حقيقتها مما نتج عنه فقدان الموثوقية في تلك البيانات من قبل الأطراف المستفيدة مما أدى إلى نشوء الأزمات المالية. توصلت الدراسة إلى أن أكثر الأساليب المستخدمة في التلاعب في قائمة المركز المالي تتمثل في بند المدينون لإخفاء الديون المتعثرة والمعدومة لتخفض قيمة مخصص الديون المشكوك في تحصيده، وأن أكثر أساليب المحاسبة الإبداعية التي تؤدي إلى نشوء الأزمات المالية وقدان موثوقية البيانات المالية تتمثل في نقل المصارييف الجارية إلى فترات محاسبية سابقة أو لاحقة "قائمة الدخل"⁽⁷⁾.

(حامد، عبد الله، 2013م)

استهدفت الدراسة تحديد ما إذا كانت المصارف السودانية تمارس أساليب المحاسبة الإبداعية، بالإضافة إلى تحديد دور المراجع المتخصص في نشاط العميل في الحد من أساليب المحاسبة الإبداعية بالمصارف السودانية. توصلت الدراسة إلى أن المصارف السودانية تمارس أساليب المحاسبة الإبداعية، عدا الأساليب التالية: إدراج قيمة القرض الحسن ضمن الاستثمارات على الرغم من أنه لا يحقق عائد، تصنيف الاستثمارات قصيرة الأجل على أنها استثمارات طويلة الأجل، كما توصلت إلى أن وجود مراجع خارجي متخصص في نشاط العميل يساعد في الحد من أساليب المحاسبة الإبداعية للمصارف السودانية⁽⁸⁾.

يستخلص الباحثان من الدراسات السابقة الآتي:

1. المحاسبين القضائيين لهم دور في عمليات التحقيق عن الاحتيال المالي يتمثل في تطبيق مبادئ المحاسبة، ومهارات المراجعة وإجراءات التحقيق في حل المشاكل القانونية، ومساعدة محامي المحاكم والمؤسسات في التحقيق عن عمليات الاحتيال المالي.
2. ارتفاع معدلات الدعاوى والمنازعات القضائية أدت إلى حاجة القضاء لمستشارين من المحاسبين للاستفادة منهم في عمليات التحري واكتشاف مدى صدق معلومات القوائم المالية وإبداء الرأي في الدعاوى القضائية الخاصة بالمخالفات المالية.
3. المحاسبة الإبداعية أو الخلافة هي عملية غير أخلاقية، وأن قيام إدارات الشركات بمارساتها لتجميل البيانات المالية وإظهارها على غير حقيقتها، أدى إلى فقدان الموثوقية في البيانات المالية من قبل الأطراف ذات المصلحة، مما نتج عنه نشوء الأزمات المالية.
4. أوصت احدى الدراسات السابقة أن يتم تبني فكرة المحاسبة القضائية لمنع ممارسات المحاسبة الإبداعية.
5. الدراسات السابقة لم تدرس العلاقة بين المحاسبة القضائية والمحاسبة الإبداعية.

3/ المحاسبة القضائية

1/3 تعريف المحاسبة القضائية

⁽⁷⁾ المبيضين، عبد المنعم، دور المحاسبة الإبداعية في نشوء الأزمات المالية العالمية وقدان الموثوقية في البيانات المالية – من وجهة نظر مدققي الحسابات والأساتذة الجامعيين في الأردن، (الجزائر: جامعة محمد خضرير بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد8، 2010م).

⁽⁸⁾ حامد، عبد الله، دور التخصص القطاعي للمرجع الخارجي في الحد من أساليب المحاسبة الإبداعية - بحث ميداني على المصارف السودانية، (القاهرة: جامعة سوهاج، كلية التجارة بسوهاج، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد27، العدد2، 2013م)

عرفت المحاسبة القضائية بمجال أو حقل من حقول المعرفة المحاسبية والمتخصصة في توضيح الالتزامات التي تترجم عن النزاعات الفعلية والموقعة بين الأطراف المتنازعة للمحكمة⁽⁹⁾. كما عرفت بأنها تتضمن تطبيق المفاهيم والأساليب المحاسبية لحل المشاكل القضائية، وتقوم بالإفصاح عن الأشخاص المسؤولين عن الغش والتلاع⁽¹⁰⁾. كما عرفت أيضاً بأنها تطبق لمبادئ المحاسبة، والنظريات، والضوابط والحقائق أو الفرضيات المحاسبية في نزاع قانوني، وتشمل جميع فروع المعرفة المحاسبية، بالإضافة إلى أنها تكون من عنصر الخدمات القانونية، وعنصر خدمات التدقيق⁽¹¹⁾.

يسنترج الباحثان أن المحاسبة القضائية تتطلب المعرفة المتكاملة بالمحاسبة والعلوم القانونية، حيث تستخدم الإجراءات القانونية في التحري عن التلاع في القوائم المالية.

يسنطط الباحثان تعريف المحاسبة القضائية هي التي يتمتع فيها المحاسب بخبرة مهنية لتقديم أدلة موضوعية إلى الجهات المختصة بالقضية محل التحقيق أو النزاع لترشيد اتخاذ القرار.

2/3 أهداف المحاسبة القضائية

تمثل أهداف المحاسبة القضائية بالاتي⁽¹²⁾:

- التحقق من الإدعاءات المزعومة من قبل الأطراف ذات العلاقة.
- التحري عن عمليات الاحتيال واكتشافها، بالإضافة إلى اكتشاف حالات التهرب من الالتزامات المالية أو الممارسات الخاطئة التي ترتكب من خلال التلاع في السجلات المحاسبية.
- تحديد مقدار الخسائر أو الأضرار الاقتصادية المتکبدة أو المحتملة وجمع الأدلة المالية التي ستكون بمثابة أدلة قوية لدعم المطالبات القانونية لاستردادها، بالإضافة إلى تتبع وتحديد موقع الأصول المفقودة بغرض استرداده وتحديد المسئول عن ارتكاب الاحتيال⁽¹³⁾.
- إجراء التحليل والتحقق من صحة احتساب مبلغ التعويض المطالب به أمام المحكمة ضد الشركة، والمثول أمام المحاكم إذا تطلب الأمر ذلك.

يتضح للباحثين من أهداف المحاسبة القضائية بأنها عبارة عن تحليل وتقدير للمعاملات التجارية، والتحري عن عمليات الاحتيال والحد منها بوضع استراتيجيات منع الاحتيال مع الأخذ في الاعتبار نقاط الضعف في نظام الرقابة والإجراءات الداخلية.

3/3 مجالات المحاسبة القضائية

تستخدم المحاسبة القضائية في المجالات التالية⁽¹⁴⁾:

- التحري عن الغش والتلاع في التقرير المالي وتقديم الأدلة المناسبة.
- فحص وتقدير الرقابة الداخلية وتحري التغرات أو نقاط الضعف التي تستخدم في الغش والتلاع.
- تقدير الخسائر في حالة المطالبة بالتعويض من شركات التأمين.

⁽⁹⁾ الجليلي، جميل، دور المحاسب القضائي في الكشف والتصدي لعمليات غسيل الأموال – دراسة حالة من مكتب التحقيقات الفيدرالي (العراق: جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد رقم 93، 2012م)، ص 83

⁽¹⁰⁾ Coenen, (2006), Why Didn't Our Auditors Find the Fraud?, Wisconsin Law Journal, Vol. 25, P 3

⁽¹¹⁾ الجليلي، المحاسبة القضائية وإمكانية تطبيقها في العراق (العراق: جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تنمية الرافدين، العدد رقم 107، 2012م)، ص 12.

⁽¹²⁾ الجبورى، الحالى، دور المحاسبة القضائية في اكتشاف عمليات الاحتيال المالي (بغداد: جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد رقم 70، 2013)، ص 462.

⁽¹³⁾ Max, (2003), Exploring Options in Forensic Accounting – Today's Accounting Manager Accountants, The National Public Accountant, P 463.

⁽¹⁴⁾ سعد الدين، دراسة تحليلية للمحاسبة الإبداعية ودور المحاسب القضائي في مواجهتها بالتطبيق على قطاع الاتصالات والتكنولوجيا المصرى (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية التجارة، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، العدد رقم 75، 2010م)، ص 289- 290.

- تقييم المنشآت في حالة وجود نزاع يستدعي دراسة بعض البنود المتنازع عليها لعدة فترات مالية.
- الفحص الشامل للأنشطة محل الغش أو الفساد.
- تقييم مدى الالتزام بالقوانين والتشريعات الخاصة بالهبات والتبرعات والإعانات الحكومية.
- تقييم المنشأة في حالة التصفية وتقدير حقوق الدائنين وألوية السداد.
- تقييم الأرباح المفقودة نتيجة الفروض المضيئه على المنشأة.

يستنتج الباحثان من مجالات استخدام المحاسبة القضائية بأنها دعم وتوجيه الاستشارات القضائية، تقديم الخبرة في الأمور المالية، إثبات أو تنفيذ دعاوى الاحتيال، المعرفة الكافية بأساليب وطرق إجراء التحريات والقصي وفهم العلوم المحاسبية المتقدمة والمراجعة لتقديم البيانات المطلوبة للمساعدة في اتخاذ القرارات.

4/ المحاسبة الإبداعية

1/4 تعريف المحاسبة الإبداعية

عرفت المحاسبة الإبداعية بأنها عملية خداع تقوم على مجموعة من الإجراءات لتحويل أو تغيير الأرقام المالية من صورتها الحقيقية إلى صورة أخرى مرغوب بها، بهدف إظهار ميزات إيجابية، وللعمل على التضليل في الإبلاغ المالي للمنشأة، مع الحرص على ابتداع الطرق بشكل هادئ وبطرق خفية للتغطية على الفشل أو المخالفات أو الجرائم، باستخدام المرونة التي تتمتع بها الأساليب المحاسبية في الاختيار من بين البداول والسياسات المحاسبية⁽¹⁵⁾. كما عرفت بأنها عملية أو ممارسة يستطيع المحاسبون استخدام معرفتهم بالقواعد والإجراءات المحاسبية لمعالجة الأرقام المسجلة في حسابات المؤسسة أو التلاعب بها بقصد تحقيق أهداف معينة⁽¹⁶⁾. كما عرفت أيضاً بأنها عملية تلاعب بالأرقام المحاسبية من خلال استعمال بدائل القياس وخيارات المعالجات في إعداد الكشوف والقوائم المالية ونتائج النشاط بما يتلاءم والغرض المطلوب منها بزيادة الأرباح أو خفضها ويتضخم الموجودات أو خفض المطلوبات وبما يساعد في توجيه المستثمر وغيره من المستفيدين من القوائم المالية لما ترغب فيه إدارة الشركة⁽¹⁷⁾.

يستنتج الباحثان من التعريف السابقة مايلي:

- المحاسبة الإبداعية شكل من أشكال التلاعب والاحتيال في مهنة المحاسبة.
- استخدامها يؤثر على مصداقية وموثوقية البيانات بالقوائم المالية مما يقلل من ثقة المستخدمين في المعلومات الواردة بهذه القوائم.
- عملية مخططه تقوم بها الإدارة لتحقيق أهداف خاصة بها.

- تحصر في إطار ممارسة الخيارات بين المبادئ والقواعد المحاسبية المتعارف عليها.

يستطيع الباحثان تعريف المحاسبة الإبداعية هي العملية التي يستخدم فيها المحاسبون إمامهم بالقواعد المحاسبية للتلاعب بالأرقام في القوائم المالية لتحقيق صالح وأهداف إدارة الشركة.

1/4 دوافع استخدام المحاسبة الإبداعية

⁽¹⁵⁾ أبو زر، ممارسات المحاسبة الإبداعية وعلاقتها بجودة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية(القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، مجلة الفكر المحاسبي، العدد رقم 10، 2010م)، ص 200.

⁽¹⁶⁾ بوعياي، سراري، دور وأهمية الإبداع المحاسبي والمالي في عملية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية والمالية داخل المؤسسة(الجزائر: جامعة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتكنولوجية وعلوم التسيير، المؤتمر الدولي الأول، المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، الفترة من 4 – 5 ديسمبر، 2012م)، ص 6.

⁽¹⁷⁾ حسين، أثر المحاسبة الخلاقة على قرارات المستثمر في ظل تقاضي كفاءة السوق – دراسة حالة علي عينة من المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية(العراق: كلية الحداة الجامعية، مجلة بحوث مستقبلية، العدد رقم 31 – 32، 2010م)، ص 138.

تمثل دوافع الإدارة لاستخدام المحاسبة الإبداعية بالاتي⁽¹⁸⁾:

- التهرب الضريبي: يعد من دوافع الإداره الرئيسية بباركة المالكين الرئيسيين وبالتعاون مع مدقق الحسابات الخارجي.
- تحقيق المكاسب الشخصية: بالتعاون مع مدقق الحسابات الخارجي وعلى حساب كافة النفقات.
- الوفاء بالمتطلبات الازمة: للمحافظة على الحصة السوقية ومواجهة المتطلبات التنافسية عندما لا تسمح ظروفها التشغيلية والاستثمارية بتحقيق ذلك.
- الحصول على التمويل أو المحافظة عليه: نتيجة للمعاناة من مشاكل السيولة الازمة لاستمرار العمليات التشغيلية والاستثمارية.
- التأثير الإيجابي على سمعة منشآت الأعمال.
- التأثير على سعر السهم في الأسواق المالية.

يتضح للباحثين من دوافع الإداره لاستخدام المحاسبة الإبداعية بأنها مخالفات لتحقيق أهداف وغايات لفئة معينة لتعدد الخيارات بين المبادئ والقواعد المحاسبية المتعارف عليها.

2/4 أساليب المحاسبة الإبداعية

يتم تصنيف أساليب المحاسبة الإبداعية بالاعتراف بإيراد سابق لأوانه أو وهبي، ورسملة المصرفات بأسلوب تعسفي وسياسة الاستهلاك الموسعة، خطأ التقرير عن الموجودات، حصول إيداع في قائمة الدخل، مشاكل تقارير قائمة التدفق النقدي، وتكون أساليبها في الآتي⁽¹⁹⁾:

- 1/2/4 قائمة الدخل:** يتم التلاعب في أرقام قائمة الدخل في مصاريف الإهلاك عن الامتلاك، الاعتراف المبكر بالإيرادات، تقليل المصرفات المستحقة، تضخيم المبيعات ومجمل الربح.
- 2/2/4 قائمة المركز المالي:** يتم التلاعب في قائمة المركز المالي بتضخيم مصاريف إعادة الهيكلة، تقليل الالتزامات، زيادة الاحتياطيات، تضخيم المعدات والممتلكات، بالإضافة إلى تخفيض مخصص الديون المشكوك فيها.

3/2/4 قائمة التدفقات النقدية: يتم التلاعب في قائمة التدفقات النقدية من خلال تسجيل النفقات التشغيلية واعتبارها نفقات استثمارية أو تمويلية أو العكس، تسجيل تكاليف التطوير الرأسمالي باعتبارها تدفقات نقدية استثمارية خارجة واستبعادها من التدفقات النقدية التشغيلية الخارجية مما يزيد من التدفقات النقدية الداخلية، أو التلاعب في التدفقات النقدية التشغيلية بهدف التهرب جزئياً من سداد الضرائب كتخفيض مكاسب بيع الاستثمارات أو بعض حقوق الملكية.

4/2/4 قائمة التغيرات في حقوق الملكية: يتم التلاعب في قائمة التغيرات في حقوق الملكية من خلال إجراء تغيرات وهبية في زيادة رأس المال المدفوع أو تخفيضه، ورأس المال المكتسب ورأس المال المحتبس⁽²⁰⁾.

يتضح للباحثين من أساليب المحاسبة الإبداعية علي القوائم المالية الآتي:

- التأثير على الإيرادات والمصرفات وتضخيم المبيعات ومجمل الربح.
- التأثير على قيم الأصول والالتزامات وتضخيم التدفقات النقدية الناتجة عن الأداء التشغيلي.

⁽¹⁸⁾ أبو تمام، مدي إدراك المحاسبين والمدققين والمحللين الماليين ومستخدمي البيانات المالية لممارسات المحاسبة الإبداعية علي قائمة التدفق النقدي (عمان: جامعة الشرق الأوسط، كلية إدارة الأعمال، رسالة ماجستير غير منشورة، 2013)، ص 24.

⁽¹⁹⁾ عباس، دور تطبيق حوكمة الشركات في ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية(الجزائر: جامعة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد رقم 12، 2012م)، ص 61.

⁽²⁰⁾ مطر، الحلبي، دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية علي موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية(عمان: جامعة الزرقاء الخاصة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، المؤتمر العلمي الدولي السابع، الفترة من 10 - 11 نوفمبر، 2009)، ص 15.

- التلاعب بزيادة رأس المال المدفوع أو تخفيضه.

- تقديم معلومات غير صحيحة مما تؤثر سلباً على قرارات المستخدمين.

5/ المحاسبة القضائية والحد من ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية

المحاسبة القضائية ظهرت نتيجة الحاجة إلى محاسبين قضائيين للتحقيق في عدة نشاطات مالية مشبوهة وتقديم التقارير التي توضح الحقائق ما وراء الأرقام والتي ترشد القضاة لتطبيق القانون بأكثر دقة⁽²¹⁾.

تمثل أساليب المحاسبة القضائية في التدقيق بعد إنجاز العمليات، وتتمثل بالمراجعة التشريعية والالتزام بالنظام، وإجراء الفحص لتحديد المخاطر الناتجة عن الغش، المقابلة الشخصية مع المسؤولين، التحري عن الحقيقة عن طريق التحريات الالزامية عن الأنشطة غير القانونية والمشكوك فيها⁽²²⁾.

يعتبر المحاسب القضائي خيراً في المقاضة التي تتضمن الشؤون المحاسبية والمالية، وإعداد وتحليل الضرائب، تقييم الأداء المالي، وتحريفات القوائم المالية في جميع بنودها، والتغييرات غير المبررة في بدائل السياسات المحاسبية، الأضرار الناتجة عن الغش والاحتيال في القوائم المالية⁽²³⁾. يستنتج الباحثان مما سبق أن المحاسبة القضائية لها دور مهم في الحد من ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية من خلال عمليات التقييم والتحري عن الاحتيال والمخالفات المالية والغش في القوائم المالية والتغييرات غير المقنعة لبدائل السياسات المحاسبية.

6- البحث الميداني

1/6 مجتمع وعينة البحث

يتمثل مجتمع البحث في جميع المراجعين العاملين بمكاتب المراجعة بالسودان، وتم أخذ عينة عشوائية بسيطة من مجتمع البحث، تضمنت مدير مكتب المراجعة ومراجع بالمكتب ومساعد مراجع بالمكتب، حيث تم توزيع (25) استماراة استبيان، استلمت كاملة بنسبة (100%).

2/6 أداة البحث

استخدم الباحثان استماراة الاستبيان (Questionnaire) كوسيلة لجمع بيانات البحث من أفراد العينة. وت تكون الاستماراة من فسمين القسم الأول احتوى على البيانات الشخصية لأفراد عينة البحث، أما القسم الثاني تضمن عدد (30) عبارة لفرضيات البحث، وتضمنت كل فرضية على (10) عبارات، وتمت الإجابة عن عبارات الاستبيان من قبل أفراد العينة وفقاً لمقياس(ليكرت) الخاسي المدرج المكون من خمس مستويات(موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة).

3/6 الأساليب الإحصائية المستخدمة

الأساليب الإحصائية المستخدمة: استخدم الباحثان برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences (SPSS) (V17)، حيث تم الاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية تمثلت في أساليب الإحصاء الوصفي باستخدام المتوسط الحسابي

⁽²¹⁾ الجليلي، رافي نزار جميل، مرجع سابق، ص93

⁽²²⁾ الجليلي، مرجع سابق، ص18

⁽²³⁾ Fillmer, Scott, **Forensic Accounting Defined**. www.cris.com/~dfillmer/forensic.htm, P27

والانحراف المعياري، والإحصاء الاختباري تمثل في اختبار (T-Test)، وتحليل التباين في اتجاه واحد (ANOVA).

4/6 نتائج التحليل الوصفي والاختباري لعبارات الفرضية الأولى

نص الفرضية الأولى هو: "يوجد اختلاف جوهري بين وظائف مكاتب المراجعة الخارجية حول الشروط الواجب توافرها لمزاولة مهنة المحاسبة القضائية". يوضح الجدول رقم (1) نتائج التحليل الوصفي لعباراتها:

جدول رقم (1): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات الفرضية الأولى

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارة
0.49	1.36	1. أن يكون المحاسب ملماً بالمعرفة المحاسبية التامة.
0.96	2.00	2. أن يكون المحاسب له مكتب مستقل باسم المحاسب القضائي.
0.48	1.32	3. أن يكون هنالك اعتراف بالمحاسبة القضائية كمهنة جديدة في مجال المحاسبة.
0.58	1.44	4. أن يكون المحاسب حاصلاً على شهادة لمزاولة مهنة المحاسبة القضائية.
0.65	1.40	5. أن يكون هنالك مجلس لتنظيم مهنة المحاسبة القضائية.
0.71	1.48	6. أن يكون هنالك تدريب مستمر للمحاسب في مجال المعارف المحاسبية.
0.54	1.28	7. أن يكون المحاسب ملتزماً بقواعد السلوك المهني في مجال المحاسبة.
0.80	1.84	8. أن يكون المحاسب ملماً بالإجراءات القانونية الخاصة بالمحاكم في مجال المال والأعمال.
0.84	1.96	9. أن يكون المحاسب ملماً بأساليب الاتصال اللفظي والكتابي.
0.87	1.80	10. المعرفة الكافية بأساليب وطرق إجراء التحريات والتقصي.

لاختبار هذه الفرضية الأولى يستخدم الباحثان اختبار تحليل التباين الأحادي لمعرفة مدى وجود اختلافات جوهرية بين وظائف مكتب المراجعة الخارجية حول الشروط الواجب توافرها لمزاولة مهنة المحاسبة القضائية. يوضح الجدول رقم (2) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفرضية الأولى:

جدول رقم (2): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفرضية الأولى

مستوى الدلالة	قيمة (F)	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين
.017	4.13	2.24 0.54	2 247	4.48 134.08	بين المجموعات داخل المجموعات

يتضح للباحثين من الجدول رقم (2) وجود اختلاف جوهري بين وظائف مكاتب المراجعة الخارجية حول الشروط الواجب توافرها لمزاولة مهنة المحاسبة القضائية، حيث بلغت قيمة (F) (4.127) عند مستوى دلالة (.017). وهي أقل من مستوى الدلالة (.05). ولمعرفة مصدر هذا الاختلاف يستخدم الباحثان اختبار (LCD) لإجراء اختبارات المقارنات البُعدية (Post Hoc)

(Tests)، يوضح الجدول رقم (4) نتائج اختبار (LCD) للمقارنات البعدية لمعرفة مصدر ذلك الاختبار:

جدول رقم (3): نتائج اختبار (LCD) للمقارنات البعدية للفرضية الأولى

مستوى الدلالة	درجة الثقة 95%		الخطأ المعياري	متوسط الاختلاف (J-I)	الوظيفة الحالية (I) الوظيفة الحالية (J)
	الحد الأعلى	الحد الأدنى			
.005	.54	.00	.11	-.32*	مراجع بالمكتب
.047	.60	.00	.15	-.30*	مساعد مراجع بالمكتب
.005	.10	.27	.11	.32*	مدير مكتب مراجعة
.899	.24	.54	.13	.02	مساعد مراجع بالمكتب
.047	.01	.60	.15	.30*	مدير مكتب مراجعة
.899	.27	.24	.13	-.02-	مساعد مراجع بالمكتب

* دال إحصائيا عند مستوى دلالة .05، إذا كانت إشارة قيمة مستوى الاختلاف (-) فإن النتيجة لصالح (J) وإذا كانت (+) لصالح (I)

يتبيّن للباحثين من الجدول رقم (4) أن الاختلاف ذا الدلالة الإحصائية لمتغير وظائف مكاتب المراجعة الخارجية حول الشروط الواجب توافرها لمزاولة مهنة المحاسبة القضائية كان بين مدير مكتب المراجعة الخارجية وبين المراجعين بالمكتب عند مستوى دلالة (.005) والمساعدين بالمكتب عند مستوى دلالة (.047). وهم أقل من مستوى الدلالة (.05)، بينما لا توجد اختلاف جوهري بين أفراد عينة الدراسة الذين وظيفتهم مساعدين ومراجعين بالمكتب.

مما تقدم نستنتج بأن الفرضية الأولى التي نصت على: "يوجد اختلاف جوهري بين وظائف مكاتب المراجعة الخارجية حول الشروط الواجب توافرها لمزاولة مهنة المحاسبة القضائية" قد تحققت، وأن هذا الاختلاف مصدره أفراد عينة الدراسة الذين وظيفتهم مساعدين ومراجعين خارجيين بالمكتب.

5/6 نتائج التحليل الوصفي والاختباري لعبارات الفرضية الثانية

نص الفرضية الثانية هو: "عمليات التحري التي يمكن أن يقوم بها المحاسب القضائي تساعده في الحد من ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية". ولمعرفة الفروق الجوهرية بين تلك الفئات استخدم الباحثان اختبار (T- Test). يوضح الجدول رقم (4) نتائج التحليل الوصفي لعباراتها، ونتائج اختبار (T- Test) لمعرفة مدى جوهرية الفروق:

جدول رقم (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات الفرضية الثانية

مستوى المعنوية	قيمة (T)	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارة
0.001>	5.14	0.93	2.04	1. التحري عن عمليات الاحتيال في القوائم المالية.
0.001>	4.03	0.11	2.12	2. اكتشاف عمليات الاحتيال في القوائم المالية.
0.001>	6.70	0.93	1.76	3. التحري عن الممارسات الخاطئة التي ترتكب من خلال التلاعب في السجلات المحاسبية.
0.001>	10.52	0.63	1.68	4. التحري عن التغيير في السياسات المحاسبية.
0.001>	12.97	0.59	1.48	5. التحري عن التغيير السلبي في السياسات المحاسبية لإهلاك الأصول الثابتة.
0.001>	10.12	0.71	1.56	6. التحري عن التغيير السلبي في السياسات المحاسبية لنقوص المخزون السلي.
0.001>	16.74	0.49	1.36	7. التحري عن التغيير السلبي في السياسات

المحاسبية لتقدير العملات الأجنبية.				
0.001>	14.91	0.51	1.48	8. التحري عن مبالغ المخصصات الواردة بالقوائم المالية.
0.001>	13.38	0.58	1.44	9. التحري عن التغيرات الوهمية في رأس المال.
0.001>	9.37	0.77	1.56	10. التحري عن التصنيفات الخاطئة لبند قائمة التدفقات النقدية.

يتضح للباحثين من الجدول رقم (4) وجود فروق جوهرية بين إجابات أفراد عينة البحث على جميع عبارات الفرضية الثانية عند مستوى دلالة (0.000). وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05). لصالح الفئات الموافقة. مما يدل على أن الفرضية التي نصت على أن " عمليات التحري التي يمكن أن يقوم بها المحاسب القضائي تساعده في الحد من ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية". قد تحقق.

6/ نتائج التحليل الوصفي والاختباري لعبارات الفرضية الثالثة

نص الفرضية الثالثة هو: " عمليات التقييم التي يمكن أن يقوم بها المحاسب القضائي تساعده في الحد من ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية". ولمعرفة الفروق الجوهرية بين تلك الفئات استخدم الباحثان اختبار (T- Test). يوضح الجدول رقم (5) نتائج التحليل الوصفي لعباراتها، ونتائج اختبار (T- Test) لمعرفة مدى جوهرية الفروق:

جدول رقم (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات الفرضية الثالثة

مستوى المعنوية	قيمة (T)	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارة
0.001>	10.958	.71	1.44	1. تقييم نظام الرقابة الداخلية لغرض اكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية.
0.001>	7.716	.73	1.88	2. تقييم المنشآت في حالة وجود نزاع يستدعي دراسة البنود المتنازع عليها لعدة فترات مالية.
0.001>	10.958	.71	1.44	3. تقييم مدى الالتزام بالقوانين والتشريعات الخاصة بالهبات والتبرعات والإعانات الحكومية.
0.001>	8.774	.82	1.56	4. تقييم المنشآت في حالة التصفية لغرض منع الاحتيال في بنود القوائم المالية.
0.001>	9.607	.77	1.52	5. تقدير حقوق الدائنون في حالة التصفية لمنع التلاعب في حقوقهم.
0.001>	3.873	1.29	2.00	6. تحديد أولويات السداد في حالة التصفية لمنع الغش والتلاعب.
0.001>	4.370	1.10	2.04	7. تقدير الخسائر في حالة المطالبة بالتعويض من شركات التأمين لمنع التلاعب في مبلغ التعويض.
0.001>	15.087	.56	1.32	8. التأكيد على القيم الصحيحة لبند القوائم المالية.
0.001>	6.532	.98	1.72	9. تقدير قيم العوائد الصحيحة للمستثمرين.
0.001>	6.573	.91	1.80	10. تقدير قيم مخصصات الضرائب بصورة صحيحة.

يتضح للباحثين من الجدول رقم (5) وجود فروق جوهرية بين إجابات أفراد عينة البحث على جميع عبارات الفرضية الثالثة عند مستوى دلالة (0.000). وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) لصالح الفئات الموافقة. مما يدل على أن الفرضية التي نصت على أن "عمليات التقييم التي يمكن أن يقوم بها المحاسب القضائي تساعده في الحد من ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية". قد تحقق.

7- النتائج والتوصيات

1/7 النتائج

- بناءً على الإطار النظري والبحث الميداني توصل الباحثان إلى النتائج التالية:
- المحاسبة القضائية هي التي يتمتع فيها المحاسب بخبرة مهنية لتقديم أدلة موضوعية إلى الجهات المختصة بالقضية محل التحقيق أو النزاع لترشيد اتخاذ القرار، وتتطلب المعرفة المتكاملة بالمحاسبة والعلوم القانونية، والإجراءات القانونية في التقييم والتحري عن التلاعيب في القوائم المالية.
 - تهدف المحاسبة القضائية إلى تحليل وتقييم للمعاملات التجارية، والتحري عن عمليات الاحتيال والحد منها بوضع استراتيجيات منع الاحتيال مع الأخذ في الاعتبار نقاط الضعف في نظام الرقابة والإجراءات الداخلية.
 - تتضمن مجالات المحاسبة القضائية دعم وتوجيه الاستشارات القضائية، وتقديم الخبرة في الأمور المالية، وإثبات أو تنفيذ دعاوى الاحتيال.
 - أظهرت نتائج البحث الميداني وجود اختلاف جوهري بين وظائف مكاتب المراجعة الخارجية حول الشروط الواجب توافرها لمزاولة مهنة المحاسبة القضائية، وأن هذا الاختلاف يعزى إلى أفراد عينة الدراسة الذين وظيفتهم مساعدين ومرجعين خارجيين بالمكتب.
 - بيّنت نتائج البحث الميداني أن عمليات التحري التي يمكن أن يقوم بها المحاسب القضائي تساعده في الحد من ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية.
 - بيّنت نتائج البحث الميداني أن عمليات التقييم التي يمكن أن يقوم بها المحاسب القضائي تساعده في الحد من ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية.

2/7 التوصيات

بناءً على نتائج البحث يقدم الباحثان التوصيات التالية:

- ضرورة تبني المحاسبة القضائية كمهنة جديدة في مجال المحاسبة من قبل مجلس تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة بالسودان.
- ضرورة عمل شهادة المحاسب القضائي لمزاولة مهنة المحاسبة القضائية.
- ضرورة أن ينشئ مجلس تنظيم المهنة مراكز للتدريب على عمليات التقييم والتحري عن الاحتيال والمخالفات المالية.

8/ المراجع

1/8 المراجع باللغة العربية

1. د.إيمان محمد سعد الدين، دراسة تحليلية للمحاسبة الإبداعية ودور المحاسب القضائي في مواجهتها بالتطبيق على قطاع الاتصالات والتكنولوجيا المصري(القاهرة: جامعة القاهرة، كلية التجارة، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، العدد رقم 75، 2010م)

2. د. جميلة سعيد قمير، قياس مدى إدراك أهمية المحاسبة الجنائية وضرورة دمجها في مناهج التعليم العالي لدى أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية، (طرابلس: جامعة الزاوية، كلية الاقتصاد، مجلة الجامعة، المجلد 1، العدد 16، 2014م)
3. حسان بوعالية، صالح سرائي، دور وأهمية الإبداع المحاسبي والمالي في عملية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية والمالية داخل المؤسسة(الجزائر: جامعة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسويق، المؤتمر الدولي الأول، المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، الفترة من 4 – 5 ديسمبر، 2012م)
4. د. سيد عبد الرحمن عباس بله، دور تطبيق حوكمة الشركات في ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية (الجزائر: جامعة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسويق، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسويق، العدد رقم 12، 2012م)
5. د. صالح حامد محمد علي، د. عبد الرحمن عبد الله عبد الرحمن، دور التخصص القطاعي للمراجع الخارجي في الحد من أساليب المحاسبة الإبداعية - بحث ميداني على المصارف السودانية، (القاهرة: جامعة سوهاج، كلية التجارة بسوهاج، مجلة البحث التجاري المعاصر، المجلد 27، العدد 2، 2013م)
6. د. طارق حماد الميسيني، د.أسامة عبد المنعم، دور المحاسبة الإبداعية في نشوء الأزمات المالية العالمية وقدان الموثوقة في البيانات المالية - من وجهة نظر مدققي الحسابات والأستاذة الجامعيين في الأردن، (الجزائر: جامعة محمد خضرير بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسويق، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 8، 2010م)
7. د. عبد الستار عبد الجبار الكبيسي، واقع المحاسبة القضائية من وجهة نظر القضاء - دراسة ميدانية استطلاعية في الأردن، (عمان: مجلة الدراسات الأمنية، العدد 7، 2013م)
8. د. عفاف اسحق أبو زر، ممارسات المحاسبة الإبداعية وعلاقتها بجودة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية(القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، مجلة الفكر المحاسبي، العدد رقم 10، 2010م)
9. على إبراهيم حسين، أثر المحاسبة الخلافة على قرارات المستثمر في ظل تفاوت كفاءة السوق - دراسة حالة على عينة من المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية(العراق: كلية الحدباء الجامعية، مجلة بحوث مستقبلية، العدد رقم 31 – 32، 2010م)
10. د. محمد مطر، ليندا حسن الحلبي، دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية(عمان: جامعة الزرقاء الخاصة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، المؤتمر العلمي الدولي السابع، الفترة من 10 – 11 نوفمبر، 2009م)
11. مقداد أحمد الجليلي، المحاسبة القضائية وإمكانية تطبيقها في العراق، (بغداد: جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 34، العدد 107، 2012م)
12. مقداد أحمد الجليلي، رافي نزار جمبل، دور المحاسب القضائي في الكشف والتقصي لعمليات غسيل الأموال - دراسة حالة من مكتب التحقيقات الفيدرالي(العراق: جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد رقم 93، 2012م)
13. ميساء محمد سعد أبو تمام، مدي إدراك المحاسبين والمدققين والمحللين الماليين ومستخدمي البيانات المالية لممارسات المحاسبة الإبداعية على قائمة التدفق النقدي(عمان: جامعة الشرق الأوسط، كلية إدارة الأعمال، رسالة ماجستير غير منشورة، 2013م)
14. د. نصيف جاسم الجبورى، صلاح هادي محمد الخالدى، دور المحاسبة القضائية فى اكتشاف عمليات الاحتيال المالي(بغداد: جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد رقم 70، 2013م)
- المراجع باللغة الإنجليزية 2/8**
1. Coenen, T.(2006) **Why Didn't Our Auditors Find the Fraud?** , Wisconsin Law Journal, Vol. 25, 20
 2. D.K.sen, and E.L.Inaga, **Creative Accounting In Bangladesh and Global Perspectives**: [http://www.\[PDF\]creative Accounting In Bangladesh And Global Perspectives ...](http://www.[PDF]creative Accounting In Bangladesh And Global Perspectives ...)
 3. Fillmer, Scott, **Forensic Accounting Defined.** www.cris.com/~dfillmer/forensic.htm
 4. Gowthorpe.C, Amat.O, (2005) "Creative Accounting: Some Ethical Issues of Macro-and Micro-Manipulation", Journal of Business Ethics, Vol.57 Iss:1
 5. Krstic.J, (2009), "The Role Of Forensic Accountants In Detecting Frauds In Financial Statements", Economics and Organization Vol.6, No3
 6. Messmer Max,(2003) **Exploring Options in Forensic Accounting – Today's Accounting Manager Accountants**, The National Public Accountant.